

تونس في قلب الصراع الليبي: حسابات النهضة وحياد سعيد



الدبلوماسية التونسية في حاجة إلى تصويب المواقف وتعديلها

الجارة الجنوبية سترتد على تونس قبل غيرها. وليس هناك من خيار سوى أن تقدم تونس مصالح الدولة على مصالح الأحزاب والمجموعات السياسية العابرة للحدود، فحركة النهضة كجماعة ذات خلفية إخوانية من مصلحتها سيطرة الإسلاميين بعناوينهم المختلفة على طرابلس، وهي لذلك تنتشط بحماس لاستقبال شخصيات وتنظيم لقاءات المسالكة هنا، هي طريق المبادرات الإقليمية الجامعة، والتي تتطلب ضغوطا على طرفي الأزمات كل حسب علاقته. وتونس يبدأ أوراها كثيرة للضغط على الجامعات التي تسيطر على العاصمة طرابلس لتقبل بحل جامع يقوم على تفكيك الميليشيات التي تهدد أمنها هي قبل غيرها، ويتذكر كيف تسلس العشرات من المسلحين في مارس 2016 إلى مدينة بقردان وحاولوا السيطرة عليها، وكانوا قادمين من ليبيا، وقد أمنت تحركهم وأسلحتهم مجموعات موجودة في ليبيا، وهو ما يعني أن فرضي السلاح في

التي باتت تحيط بهذا الانتقال لسيطرة الإسلاميين عليه دون تبديد المخاوف الإقليمية من شبكة ارتباطاتهم الخارجية. إن الدول تقيم علاقاتها الدولية على ضوء مقياس أساسي هو مقياس المصالح، ومن مصلحة تونس ألا تكون مع جهة دون أخرى، وأن تدفع مع دول الجوار ومختلف المتدخلين نحو حل سياسي شامل يوازن بين مصالح الفرقاء الليبيين ومصالح تونس. والطريق المسالكة هنا، هي طريق المبادرات الإقليمية الجامعة، والتي تتطلب ضغوطا على طرفي الأزمات كل حسب علاقته. وتونس يبدأ أوراها كثيرة للضغط على الجامعات التي تسيطر على العاصمة طرابلس لتقبل بحل جامع يقوم على تفكيك الميليشيات التي تهدد أمنها هي قبل غيرها، ويتذكر كيف تسلس العشرات من المسلحين في مارس 2016 إلى مدينة بقردان وحاولوا السيطرة عليها، وكانوا قادمين من ليبيا، وقد أمنت تحركهم وأسلحتهم مجموعات موجودة في ليبيا، وهو ما يعني أن فرضي السلاح في

بين الفرقاء المختلفين، يقطع النظر عن الموقف من حفتر، ولكن أساسا يهني الميليشيات كحالة سياسية وأمنية دائمة في طرابلس، وبناء نظام يحوز على اعتراف إقليمي ودولي حتى لا يتحول إلى عبء عليها، اقتصاديا، خاصة أن تونس باتت الممول الرئيسي لطرابلس بالمواد الغذائية والإدوية، فضلا عن تحول ليبيا إلى وجهة مفضلة لتهرب المواد الأساسية، وهو ما أربك السوق التونسية. ورغم أن الوضع لم يصبح نهائيا، فإن تونس تدفع الآن فاتورة تحالف حكومات ما بعد 2011 مع إسلاميي ليبيا وحكومات الواجهة في طرابلس، حيث باتت علاقاتها الخارجية في حالة فتور مع عمقها الإقليمي والعربي، وهو ما أثر على استفادتها من الاستثمارات العربية، والخليجية على وجه الخصوص، كما فشلت في تطبيع ثورتها مع عمقها العربي ولم تستفد من إمكانات دعم واعدة لإنسان انتقالها الديمقراطي ماليا واقتصاديا، فضلا عن حالة الارتباك

التونسية واستهداف المركز الحدودي رأس جدير، أو توجيه رسائل تهديد ووعيد لها عبر أشرطة الفيديو، هذا إذا كان الخطر في حده الأدنى ولم يمر إلى تهريب الأسلحة والانتحاريين لتنفيذ عمليات "تأديبية" ضد تونس في أي لحظة تغير فيها خطابها أو تحالفاتها. وسيكون الأمر أكثر تعقيدا لو أن القوات الآتية من الشرق نتجت في فرض سيطرتها على العاصمة طرابلس ومدن طرابلس، فلن تكون قادرة على تثبيت حليف قوي في العاصمة الليبية بحفظ مصالحها على مدى بعيد، خاصة أن تلك الجامعات تشغل بالوكالة لفائدة قوى أخرى تضخ الأموال والأسلحة، ولديها الأولوية في ضمان المصالح في ما لو نجحت الفسيفساء القبلية والمناطقية في فرض سيطرتها أمنيا وسياسيا على العاصمة الليبية. كما أن تونس لن تقدر على تأمين نفسها من هجمات عشوائية تنفذها إحدى الميليشيات التي تريد إثبات قوتها العسكرية من خلال التحرش بالحدود

فيها إن بلاده اضطرت إلى التمسك مع ميليشيات مسلحة على حدودها الجنوبية، وهي ضغوط من الداخل ومن الخارج حتى بدأ وكان الدبلوماسية التونسية باتت موقفا من الملف الليبي يصاغ في الدوحة أو أنقرة، ولا يعترف به قبل أن يصادق عليه رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، ورئيس البرلمان في أن واحد، مع أن حقيبة الخارجية والدفاع ومتابعتهما من صلاحيات الرئيس. ويقول مراقبون إن سعيد لم تنتج له الفرصة لاختيار موقف واضح مما يجري في الملف الليبي، وأن مبادرته دعت إلى التمهيش بعد أن سعى من خلالها إلى توسيع اتصالاته إلى شيوخ القبائل وممثلها بمن في ذلك من يدعمون المشير خليفة حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح. وعدا ذلك فالملف الليبي بيد حركة النهضة من 2011 وإلى الآن، بما في ذلك فترة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، حيث ظل الرهان التونسي مرتبطا بالجماعات المسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس، وهي تكيف الموقف الحكومي وفق تحالفاتها الأيديولوجية والإقليمية.

الأولى بالنسبة إلى تونس أن تدفع في اتجاه خيار الحل السياسي سواء من بوابة مبادرتها الخاصة، أو في سياق تحرك دول الجوار، أو ضمن سياق أشمل، تفاهات برلين الأخيرة، وهذا ما يتطلب النأي بالنفس عن الدعم المباشر لطرف على حساب آخر، وخاصة فتح الباب أمام الدعم الخارجي، الذي وضع تونس في صورة الدولة الشريكة في الحرب والمنحازة إلى حكومة الوفاق التي تحيط نفسها بمجاميع عسكرية وباجندات متناقضة بينها القبلي والمناطقية والإسلامي بكل أنواعه، ومن الصعب إرضائها في أي تسوية سياسية وتؤذيها في مؤسسات الدولة. ولن تصل تونس إلى أي نتيجة من تحالفها مع المجاميع المختلفة في طرابلس، فلن تكون قادرة على تثبيت حليف قوي في العاصمة الليبية بحفظ مصالحها على مدى بعيد، خاصة أن تلك الجامعات تشغل بالوكالة لفائدة قوى أخرى تضخ الأموال والأسلحة، ولديها الأولوية في ضمان المصالح في ما لو نجحت الفسيفساء القبلية والمناطقية في فرض سيطرتها أمنيا وسياسيا على العاصمة الليبية. كما أن تونس لن تقدر على تأمين نفسها من هجمات عشوائية تنفذها إحدى الميليشيات التي تريد إثبات قوتها العسكرية من خلال التحرش بالحدود

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لم تعد تونس قادرة على إقناع أي كان بسردية الجهاد في الملف الليبي، وهو أمر كان يمكن أن يأخذ مدى حقيقيا مع صعود الرئيس قيس سعيد إلى الرئاسة، لكن الرئيس التونسي وجد نفسه محاطا بسياسات محلية وإقليمية الصراع من خلال الوقوف على مسافة أقرب لحكومة الوفاق الليبية المدعومة من تركيا ومن حركة النهضة الإسلامية في تونس. بات الرئيس التونسي، ومنذ أول لقاءاته الخارجية، محكوما بتمتين العلاقة مع أنقرة والدوحة واستقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ثم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

من مصلحة تونس الدفع نحو حل سياسي يجمع بين الفرقاء المختلفين وينهي الميليشيات كحالة سياسية وأمنية في طرابلس، وبناء نظام يحوز على اعتراف إقليمي ودولي حتى لا يتحول إلى عبء عليها

والأكثر إثارة للاستغراب والتساؤل أن تونس باتت مطالبة بالتوضيح والتفسير كلما صدر عن أحد مسؤوليها، بمن في ذلك الرئيس سعيد، موقف ما بشأن القضايا الإقليمية، أو الاتصال بشخصيات إقليمية محسوبة على الحلف المقابل للحلف القطري التركي، من ذلك ردود الفعل على الاتصال الذي جرى بين الرئيس التونسي وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، والذي تركز حول كورون وعود إماراتية بمساعدة تونس على مواجهة الوباء، وقبلة مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في سياق مساعي قيس سعيد لحشد دعم إقليمي لمبادرته بشأن ليبيا، وخاصة في مساعيه لإعادة التوازن لعلاقات تونس عربيا. وظهر الأمر أكثر جلاء في الضغوط التي مورست على وزير الدفاع التونسي عماد الحزقي، بعد تصريحات قال

أمنة الشرقي ضحية استهداف الإسلاميين لمكاسب الدولة الوطنية

عندما قرر الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي الدفع بمشروع قانون يهدف إلى إرساء مساواة تامة في الميراث بين الجنسين وتحسين حقوق الإقلييات في بلاده. عندها (2017) ثارت نائرة الإسلاميين وحشدوا انصارهم للقيام بمحاكمة عنيفة لقائد السبسي واللجنة التي كلفها بصياغة هذا المشروع في احتجاجات تم فيها تكفير وتخوين الرجل وانصاره واللجنة المكلفة. لكن ما يحز في نفوس التقدميين التونسيين هو "الخدلان" الذي يتعرضون له من قبل ممثليهم على الساحة السياسية في سياق معارك إما لإعادة التوقيع أو من أجل التودد لحركات الإسلام السياسي، خاصة عندما تكون أسهمها في صعود. لعل أبرز هذه الوجوه التي أثارت حفيظة المدافعين عن مدينة الدولة والحريات العامة والفردية عصام الشابي، وهو أمين عام الحزب الجمهوري المحسوب على العائلة الوسطية ولكنه يتبنى أفكارا وبرامج يسارية. وخرج الشابي بتدوينة يطالب فيها بمحاكمة المدونة التونسية "لعلها فتوب إلى رشدها"، في خطوة أثارت الكثير من الجدل، وخاصة أن رصيد الرجل من الدفاع عن الحقوق والحريات يصعب حصره.

الطرف التونسي إلى التحرك. وبالرغم من أن النهضة، التي تمثل فعليا فرع الإسلام السياسي في تونس، لم تصدر أي موقف إلا أن جهات أخرى محسوبة على الحركة لم تتوان في التحرك لمواجهة حاملي لواء الدفاع عن مدينة الدولة. والكرامة، الذي يعد واجهه من واجهات الإسلاميين في البرلمان، سيف الدين مخلوف لانتقاد كل من تسول له نفسه التعاطف مع المدونة أمنة الشرقي. وتؤكد مهاجمة مخلوف لهؤلاء مساعي الإسلاميين لمواصلة وأد أي حركات تجديدية في تونس وتنصيب أنفسهم حماة للإسلام بالرغم من الأشواط التي قطعتها البلاد من أجل تعزيز المكتسبات على الصعيد الحقوقي. وكتب مخلوف ليلة الخميس السابع من مايو على حسابه بفيسبوك، وبلهجة ساخرة "أنت بطل قومي، وتمارس حرية التعبير ما دمت تستهزئ بالقرآن الكريم وبالإنبياء أو تتناول على الذات الإلهية". ويعد مخلوف، وهو محام، من أبرز الوجوه التي تضمم العداء لمنجزات الدولة الوطنية. وفي المحصلة، فإن أمنة الشرقي ضحية جديدة من ضحايا تفسيرات وتاويلات حركات الإسلام السياسي الخاطئة للدين. ولأن أفة بلدنا النسيان فلا بد من استحضار ما أقدمت عليه تيارات الإسلام السياسي

عن أدباء حتى عالميين تأثروا بالكتاب المنزل واستلهموا منه قوالب ومفردات وغيرها لأشعارهم، يكفي أن نستحضر أحد أبرز أعلام الأدب العربي حديثا، محمود السعدي، الذي تقلد منصب وزير التربية في تونس في حقبة ما بعد استقلال البلاد، اجتلب في كتابه السد من الآيات القرآنية ما تيسر لعمله الأدبي بهذه الكلمات: أعوذ بصاحبها من الإنسان الرجيم، وهي تحيلنا إلى التعويذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وكذلك المعوذتين في كتاب الإسلام. ويضيف السعدي في رائحته "وقلنا يا آدم أخرج من ضلع العاصفة الريح والصاعقة الرعد وكن فيها النور والنار والبرق، وتحيلنا هذه الكلمات مباشرة إلى الآية 35 من سورة البقرة حيث قال تعالى: وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين. ويمكن، أيضا، استحضار استدلال الرئيس الحالي قيس سعيد بأبيات للشاعر العراقي مظفر النواب حيث يقول في إحدى قصائده "إذا الدساتير سئلت باي حبر كتبت" وهو ما ظهر سعيد يردده في أحد مقاطع الفيديو الذي تداوله التونسيون على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. وتحيلنا أبيات الشاعر العراقي مباشرة إلى الآية: وإذا المؤودة سئلت باي ذنب قتلت، وهي الآية الثامنة من سورة التكاوير. لكن يبدو أن ممثلي حركات الإسلام السياسي أبرز المستفيدين من الهجمة التي استهدفت المدونة التونسية وسعوا إلى تنصيب انتمسهم مجددا حماة للإسلام، وهو ما دفع بالعديد من

ويثير تحرك القضاء بسرعة لفتح بحث في حق الشرقي تخوفا من تراجع على مستوى الحريات في تونس التي تكافح من أجل تحسين ديمقراطيتها الناشئة ودرء الأخطار المحدقة بها. هذا علاوة على أن دستور الجمهورية الثانية الذي تم إقراره في عام 2014 يكفل حرية الضمير والمعتقد. وبالرغم من استماتة بعض الوجوه الإسلامية في توجيه سهام قذهم للشرقي والمتعاطفين معها مستفيدين من طبيعة المجتمع التونسي المحافظ إلا أنه لا يمكن القول بأن ما قامت به المدونة ضربا للإسلام أو تعديا عليه لعدة اعتبارات. وبعيدا عن أروقة العدالة وما يبجعه القانون التونسي الذي لا يكبل حرية الفكر والرأي والتعبير المكفولة للتونسيين فإن الأدب عربيا كان ولا عابرا زخر بمحاكاة القرآن. ودون أن نعود كثيرا إلى التاريخ الذي يخبرنا

صغير الحيدري
صحافي تونسي



لا مجال للتعاون بالحريات في تونس

طرق القلق مرة أخرى باب المدافعين عن الحريات في تونس بعد محاكمة شابة بتهمة الإساءة إلى الإسلام والتعدي على المقدسات في العالم الافتراضي، وهو ما أتاح للإسلاميين فرصة استنصار هذه القضية لتحقيق مكاسب سياسية في وقت يضيق عليهم الخناق داخليا. وكانت مدونة صغيرة السن اسمها أمنة الشرقي قد نشرت أفكارا أخذت من السور القرآنية قالها لها لكن دون أن تستخدم عبارات من القرآن. وأشارت موكلة الشرقي إنياس الطرابلسي إلى أنها تعرضت لمحاكمة قد لا تكون عادلة وفقا للمعايير المعتمدة حيث استنطقها 7 أفراد من النيابة العمومية التونسية دون حضور الدفاع.